Publication	Al Akhbar Al Massai
Date	November 10, 2016
Circulation	150,000
Country	Egypt
Article Type	Drug-Related News
Headline	Drug market chaos
Page	12
Reporter	Rania Abdul Karim

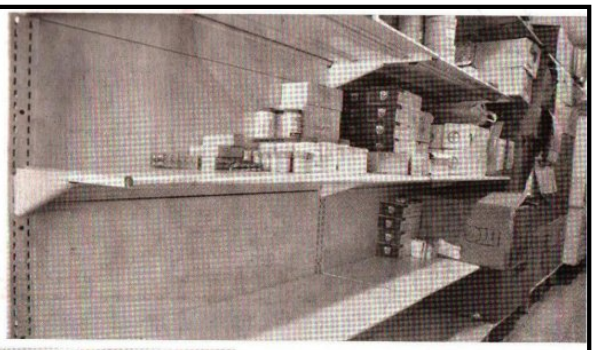

سوق الدواء مصاب بـ «فقدان الوعى»

تحرير سعر الدواء هو الحل الحتمى لأزمة أسعار الدواء خاصة بعد تعويم سعر الجنيه وتضاعف قيمة الدولار، مما يشير إلى أزمة كبيرة متوقعة فى سوق الأدوية، هذا ما أكده دكتور محمود فتوح رئيس اللجنة النقابية للصيادلة الحكوميين.

موضحا أن الدولار كل يوم بسعر والخامات المستوردة كل يوم بسعر، وفى هذه الحالة الشركات ستتوقف عن الانتاج لانهم كانوا يشترون مستلزمات الصناعة والدولار بـ ٨،٨٠ جنيه واليوم وصل الى ١٧ جنيها "من يقدر يشترى خامات بهذه الاسعار، وفى نفس الوقت أسعار الأدوية ثابتة".

متابعا أنه من الممكن رفع السعر ٣٠ ٪ ولكن هذا لن يكون حلا، لان الدولار غير ثابت والتغيير متوقع، وهذا ما حدث منذ ٣ أشهر وتم تحريك الأسعار، واليوم نطالب بتحريك جديد، وليس من المعقول الاجتماع كل يوم مع المسئولين لتحريك الأسعار قائلا " اليوم حررنا سعر الدولار ولابد أن يتبعه تحرير لسعر الدواء الذى يعتمد بشكل كامل على الاستيراد، اضافة الى ان الدولة أعلنت اننا نعيش اقتصاد حرب ولابد ان نتعامل معه".

ويعلق فتوح على أن أصحاب الشركات لابد ان يطالبوا بتحريك الأسعار "لان الشركات تشترى المادة بـ ٥٠ جنيها مصريا لتبيعها بـ ١٠٠، فان الـ ٥٠ الباقية يشترك بها الصيدلى والموزع والمنتج، مؤكدا أن ربح الشركات لايتعدى الـ ٨ ٪ فقط، ولا يمكن لأى شركة التعاقد على خامة من الخارج وهى لاتعلم كم سيبلغ سعر الدولار وفى حال التعويم فالسعر المتفق عليه مع المورد متغير، ولابد من ان يتغير سعر الدواء وفق سعر الدولار.

وأضاف قائلا " أحد الموردين أكد لى ان جميع الشركات ألغت أوامر التوريد، خاصة ان الأدوية مسعرة جبريا، وان كان هذا مقبولا فى السابق لثبات سعر الدولار، أما الآن فكيف يثبت سعر الدواء مع تغير سعر الدولار، وفى هذه الحالة فإن المنتج سيعمل بالخسارة بل من الممكن إعطاء نسبة الصيدلى والموزع من جيبه".

وأشار دكتور محمود إلى ان لدينا نوعين من الأدوية المستوردة، الأولى محلية وهذه نأتى بخاماتها من الخارج ونصنعها محليا، والثانية نستورد تامة الصنع، وهذه بها مشكلة كبيرة لانه بالكامل من الخارج، وبالتالى سيختفى بشكل شبه تام من الأسواق.

دكتور محمود حمدى أبو الخير عضو مجلس النواب وامين سر لجنة الشئون الصحية، أكد رفض اللجنة التام لأى تحريك فى اسعار الادوية فى الوقت الحالى، خاصة ان وزير الصحة عندما رفع سعر الادوية من ٥ أشهر أعلن أنه أخذ وعداً من الشركات بتوفير النواقص خلال ٣ شهور، ومن لم ينفذ سيسحب منه رخصة المصنع أو الشركة، وبالرغم من تجاوز المدة المحددة لم نر سحب رخصة من أى مصنع أو شركة، قائلا " سأتقدم بطلب إحاطة للوزير لبحث هذا القرار الذى أكد فيه عدم التحريك ثانية وتوفير النواقص".

وتابع أنهم يطالبون شركات ومصانع الأدوية بأن يكون لديها حس وطنى فى هذه الظروف التى تمر بها البلاد، والقطاع الحكومى لم يعد يستطيع المنافسة فى سوق الدواء، قائلا " لابد أن يقف القطاع الخاص معنا، لا أن يخرج علينا كل يوم واحد منهم ويهدد إما ترفع سعر الدواء والا سيوقف الانتاج ويضغط على الوزارة وترضخ لهذا على حساب المريض".

وتابع "أنا صيدلى قبل أن أكون فى لجنة الصحة وأعلم جيدا أن شركات الأدوية لايمكن ان تخسر حتى بعد رفع سعر الدولار، وهنالك أدوية يصل ربحها الى ٢٠٠ ٪ ، أقصى شىء من الممكن ان يحدث أن يبيع بسعر التكلفة، وهذا أمر واجب عليه لأنه أطلانا كسب من هذه التجارة، وحصل على مليارات المليارت من الشعب وجيوب المصريين".

واستطرد " نريد من الشركات ان تكون مع المواطن والدولة فقط لمدة ثلاثة أشهر، لأن المواطن لايتحمل زيادة أسعار فى الدواء بعد رفع سعر المواد الفذائية والبترولية، وبعدها نجلس مع الشركات ووزارة الصحة ونبحث كيفية التحريك والوصول لسعر مناسب، وكنا ننتظر منهم أن يكون لهم دور فى نهضة مصر ويقفوا إلى جانب المواطن المصرى ويدعموه ويعلنوا أنهم لن يحركوا الأسعار، كرد للجميل عما حصلوا عليه السنوات الماضية، وليس مص مزيد من دماء الغلابة".

وعن قانون مشروع التأمين الصحى الكامل، أشار النائب البرلمانى إلى أنه لابديل عنه فى الفترة المقبلة، قائلا "من أولويات لجنة الصحة والوزارة، ولكن لابد أولا ان نهيئ المستشفيات له، هلا يمكن ان نلزم به الدولة مرة واحدة والمستشفيات غير مهيأة وبهذا المستوى السيئ".

متابعا أنه سيطبق تدريجياً بعد ان يصدر القانون، على أن يكون فى محافظات معينة أولا، وسيتم عمل جدول زمنى ليطبق خلال ٥ سنوات على الأكثر على مستوى الجمهورية، مؤكدا ان قانون التأمين الصحى الشامل لا علاقة له بأزمة الدواء، لانه مختص بالشق العلاجى أكثر من الشق الدوائى.

دكتور ربيع دنسراوى رئيس الائتلاف الصيدلى أكد ان غرفة صناعة الأدوية تمارس الضغوط بكافة أنواعها على رئيس الوزراء لتحريك الأسعار، مشيرا إلى أن المنتجين متضررون رغم أنهم فى كل الأحوال يربحون ولكن الربح بالتأكيد سيتأثر، لان كل المادة الخام يتم استيرادها من الخارج، وكانت الدولة توفر الدولار بـ٨ جنيهات واليوم أصبح فى البنك بـ١٧ جنيه أى الضعف، ولم يتوقف فقط عند مضاعفة الدولار ولكن زاد عليهم أيضا البنزين والزيوت والكهرباء وعمالة تطالب بزيادة مرتبات، وهددوا بتخفيض الانتاج لـ ٥٠ ٪.

وتابع " نحن فعلا أمام أزمة حقيقية وتدريجيا سيزداد التأزم بشكل ينذر بكارثة مؤكدة، حتى أبناء الأطفال ستواجه نفس الأزمة".

وأشار الدندراوى الى أن مشروع التأمين الصحى الشامل لا أحد يعرف مصيره ولم يسمع عنه أى مناقشة أو حتى مسودة، لافتا إلى أن الحكومة غير قادرة على تنفيذ مثل هذا المشروع لانه يحتاج لدعم كبير، قائلا " الحكومة ترفع يدها عن دعم الكثير من الخدمات والسلع فكيف ستوفر الدعم لهذا المشروع".

وتوقع رئيس الائتلاف الصيدلى ان سيتم رفع الأسعار بالفعل، والحكومة لن تتمكن من الوقوف أمام الشركات، لأن أحد أكبر تجار الأدوية يضغط بكل قوة للتحريك، وتابع "سمعت من أحد المسئولين فى شركات التوزيع ان الشركات المالتى ناشيونال ستنسحب من السوق، ولن تضع بضاعة أخرى غير التى فى الأسواق".

واختتم حديثه بأن أمامنا حاليا حل من الاثنين، أما بناء مصنع للمواد الخام ، أو تطبيق الاسم العلمى، وكل مريض يأخذ على قدر ما يملك.

"ماذا يفعل المريض؟" هكذا بدأ دكتور احمد فاروق امين نقابة الصيادلة كلامه عن التعويم والحديث عن تحرير سعر الدواء، قائلا " هذا كلام فارغ ، الدواء أمن قومى ولا يجرؤ أحد على تحرير سعره، التحرير مرفوض والتحريك نوافق عليه بضوابط، وطالبنا رئيس الوزراء بلقاء عاجل وفورى لضمان الأمن الدوائى القومى، احنا فى بلد مش فى عزبة كما اعتبرها كبار مافيا تجارة الأدوية".

وتابع انه لايمكن القول بأن النقابة ضد زيادة الأسعار، قائلا " نحن مع تحريكها بقواعد منضبطة تحمى المريض المصرى، أولها السعى وراء منظومة تأمين شامل وفورا، ثانيا تحديد الأصناف المخسرة ووضع ضوابط لزيادة أسعارها بما يناسب تكلفتها أما الأصناف المالية فى أسعارها والتى تقصت أسعار المواد الفعالة لها لابد من تخفيض أسعارها، وبدون هذه الضوابط لايمكن تحريك الأسعار حماية للمريض المصرى".

وأشار الى أنه عندما يكون للدواء هيئة مستقلة تدافع عنه ستجد حلولا لازماته التى لا تنقطع، أما اليوم فلا يوجد دواء ولا وزارة والتحرير من المريض المصرى، لافتا الى أن المتضرر الأول فى أزمة الدواء الصيدلى.

وقال عبد الله زين العابدين أمين عام نقابة الصيادلة السابق إن هناك الكثير من الأحاديث عن تحريك جديد مرتقب لسعر الدواء بعد تعويم الجنيه، وأن عدة أصناف تمت زيادتها بالفعل، لافتا إلى أن الشركات تشتكى من وقت طويل أن سعر الدواء لايغطى تكلفته، وأنهم يخسرون لذا مضطرون لوقف الإنتاج فى بعض الأصناف بسبب الأسعار وهذه مشكلة كبيرة.

وتابع أنه مع تعويم الجنيه تضاعفت المشكلة مع تضاعف قيمة الدولار وسيكون الوضع أسوأ، مؤكدا أن أزمة النواقص ستتضاعف لأن ٨٠ ٪ من سببها سعر العملة، مشيرا إلى أن النواقص تتخطى الـ ١٠٠٠ بكثير ومرشحة للزيادة وستتضمن أصنافاً مهمة، والشركات تؤكد أن الصنف الذى تخسر به ستوقف إنتاجه.

وأوضح زين العابدين أن ٩٠ ٪ من دوائنا مستورد، قائلا " إجمالى استهلاكنا من الدواء يبلغ ٣٠ مليوناً تقريبا، نستورد ٣٠ ٪ منها دواء كامل التجهيز، والـ ٧٠٪ الباقية ٩٠ ٪ من مستلزمات انتاجها مستورد، بداية من التكنولوجيا والماكينات المستخدمة حتى ورق التغليف، ونوه إلى أنه بعد أن رفعت الدولة يدها من دعم الدولار، سيكون سعره السعر المتداول فى الأسواق، لذا لايوجد حل سوى أن يتأقلم المواطن مع هذا الوضع، وأن تقوم الدولة بتوفير منظومة تأمين صحى شامل محترم لغير القادرين يغطى احتياجاتهم الصحية وإلا سيكون هناك كارثة، حتى لانجد مرضى يموتون بسبب نقص الأدوية.

وتابع أنه فى الفترة السابقة تم تحريك الأسعار بنسبة زيادة ٣٠ ٪ والآن هى مرشحة للزيادة ثانية، وباتت الناس والشركات بين خيارين كلاهما مر، إما أن ينقص الدواء أو يزيد سعره، وهذه معادلة صعبة الحل.

رانيا عبدالكريم

آثار قرار تعويم الجنيه الكثير من الجدل فى سوق الأدوية، وخرج الكثير من المنتجين وشركات الأدوية للمطالبة بتحرير سعر الدواء أسوة بتحرير سعر الدولار، الأمر الذى رفضه بشدة الكثير من المتخصصين فى مجال الصيدلة، ويبقى المريض المصرى هو المطحون بين ضغوط وتهديدات الشركات والمنتجين بوقف الإنتاج والاستيراد وتعطيش الأسواق من أدوية الأمراض المزمنة، وما تبعها من نواقص فى أسواق المستلزمات الطبية أدى إلى توقف العمليات الجراحية فى معظم المستشفيات خاصة وعامة، وعلى الجانب الآخر صمت الحكومة أمام هذه الأزمة التى تنذر بكارثة مؤكدة بعد أن أكد الكثير بإلغاء أوامر التوريد، ويبقى الحل الذى تتغافله الحكومة هو إنشاء مصانع للمواد الخام محليا وتطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل.

■ أبو الخير

■ فتوح

■ فاروق

أمين نقابة الصيادلة: تحرير سعر الدواء مرفوض .. والتحريك مقبول بضوابط

فتوح: الشركات أوقفت أوامر التوريد.. والتحرير حتمى بعد التعويم

نائب برلمانى: سأتقدم بطلب إحاطة لسحب رخص الشركات التى تمتنع عن توفير «النواقص»

رئيس الائتلاف الصيدلى: الحل فى بناء مصنع للمواد الخام أو «الاسم العلمى»

أباطرة الدواء يضغطون على الحكومة بوقف الإنتاج والإستيراد لتحرير سعر الدواء.. ولاعزاء للمرضى